الأمم المتحدة

S/2002/746

مجلس الأمن

Distr.: General
12 July 2002
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

(عن الفترة الممتدة من ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢)

أولا – المقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٩١ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. ويشمل التقرير التطورات التي استجدت منذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/2002/55).

ثانيا – الحالة في منطقة العمليات

٢ - ازداد التوتر في منطقة عمليات القوة أثناء الفترة قيد الاستعراض، واندلعت أعمال العنف عبر الخط الأزرق في الأسبوعين الأولين من نيسان/أبريل، وقد تجاوزت هذه الأعمال أي نشاط وقع منذ انسحاب إسرائيل من لبنان في أيار/مايو ٢٠٠٠. وتصادفت هذه الأحداث مع التصاعد الكبير في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة خلال نفس الفترة. وقام حزب الله والفلسطينيون وعناصر غير معروفة الهوية داخل منطقة مزارع شبعا وخارجها بأنشطة قتالية. واستقرت الحالة في أيار/مايو وظلت منذ ذلك الوقت هادئة نسبيا وإن كانت متوترة.

٣ - وقام حزب الله بحملة من الهجمات على مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة مزارع شبعا في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ١٣ نيسان/أبريل، وأحصت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ما مجموعه ١٥٢ قذيفة مضادة للدبابات أطلقها حزب الله، بالإضافة إلى ٢٤٦ ١ قذيفة هاون، و ٢٨ كاتيوشا، و١١ صاروخا أرض - جو، ومئات الطلقات من الأسلحة النارية الصغيرة. واقتصر رد جيش الدفاع الإسرائيلي على أهداف في المناطق التي أطلق منها حزب الله النار، وبصفة رئيسية في منطقة شبعا وكفر شوبا. وأحصت قوة الأمم المتحدة عدد المرات التي أطلق فيها جيش الدفاع الإسرائيلي النار، فكان ١٠٨ ١ طلقات مدفعية وهاون، و ١١٨ طلقة من الدبابات، و ١٤٢ قنبلة جوية، و١٧ قذيفة، ومئات الطلقات من الأسلحة النارية الصغيرة. ولم تبلغ أي جهة عن إصابات ناتجة عن هذه الأحداث. وفي ١٠ نيسان/أبريل، وقعت عدة طلقات من دبابات جيش الدفاع الإسرائيلي على مسافة ٥٠ مترا من مواقع قوة الأمم المتحدة ٤-٣١، مما سبب أضرارا هيكلية. وكرس حزب الله بشكل صريح الأعمال التي قام بها في ١٠ نيسان/أبريل للشعب الفلسطيني.

150702 150702 02-47428 (A)

٤ - وشن أيضا حزب الله هجمات على مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة مزارع شبعا في ٢٣ كانون الثاني/يناير و ٢٦ نيسان/أبريل. وتألفت هذه الهجمات من مدافع هاون، وصواريخ، وأسلحة صغيرة، وأدى ذلك إلى قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بالرد بالصواريخ، وقذائف المدفعية، والأسلحة النارية الصغيرة. وأفاد جيش الدفاع الإسرائيلي أن أربعة من جنوده أصيبوا بجراح طفيفة في حادث ٢٦ نيسان/أبريل. ووقع تبادل قصير لإطلاق النار خارج مزارع شبعا في ٧ أيار/مايو بين حزب الله ومواقع جيش الدفاع الإسرائيلي شمال أداميت، بسبب إطلاق ثلاث عيارات نارية من مصدر غير معروف في الجانب اللبناني.

٥ - ووقعت في ١١ و ١٢ آذار/مارس أول الأحداث التي انطوت على هجمات عبر الخط الأزرق من جانب الفلسطينيين وغيرهم من العناصر المسلحة غير المعروفة الهوية. وفي ١١ آذار/مارس، حدث تبادل قصير لإطلاق النار بين شخص غير معروف أطلق النار، وبين جنود جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة التي توجد فيها مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي جنوب غجر. وفي ١٢ آذار/مارس، هجم متسللون على عربة مدنية بالقرب من القرية الإسرائيلية شيلومي، مما أدى إلى مقتل ٥ مدنيين وجندي واحد من جيش الدفاع الإسرائيلي. وبعد احتجاج إسرائيلي جاء فيه أن المسؤولين عن الحادث أتوا من لبنان، قامت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالتحقيق في الحادث، ولكن نتائج التحقيق كانت غير حاسمة. وأفاد جيش الدفاع الإسرائيلي أنه أطلق النار على مهاجمين اثنين وقتلهما، ولكنه لم يتمكن من تحديد هويتهما أو أي شريك لهما.

٦ - تصاعدت الأنشطة القتالية في الأسبوع الأول من شهر نيسان/أبريل. وفي ٣١ آذار/مارس، تبادل أربعة مسلحين فلسطينيين النار مع دورية من جيش الدفاع الإسرائيلي عبر الخط الأزرق بالقرب من عيتا الشعب. وأصيب اثنان من الفلسطينيين بجراح، وقبض الجيش اللبناني فيما بعد على المهاجمين الأربعة. وفي اليوم نفسه، تم إطلاق ثلاثة قذائف كاتيوشا بالقرب من هذه المنطقة. وفي ٢ نيسان/أبريل، أطلقت عناصر غير معروفة قذيفة كاتيوشا واحدة على الأقل فسقطت على المنطقة الشمالية الشرقية من قرية شمونا. وفي ٦ نيسان/أبريل، أطلق فلسطينيون مشتبه فيهم طلقات نارية من أسلحتهم الصغيرة، وصاروخين عبر الخط عند موقع لجيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من علما الشعب، وأربعة صواريخ على الجانب الإسرائيلي من قرية غجر، فأصيب خمسة مدنيين بجراح. وفي ٧ نيسان/أبريل، أطلقت عناصر فلسطينية مشتبه فيها صواريخ وعيارات نارية من الأسلحة الصغيرة عبر الخط على أفيفيم، مما سبب في إصابة أربعة من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي.

٧ - وقام خلال هذه الفترة، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تيرجي رود لارسن، وممثلي الخاص للجنوب اللبناني، السيد ستافان دي ميستورا بنشاط دبلوماسي متضافر للحد من تصعيد العنف. وزادت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان دورياتها، وتدخل قائد القوة شخصيا لدى الأطراف في المنطقة لاحتواء هذه الحوادث. وحثت جهات رئيسية في المجتمع الدولي الأطراف على التحلي بضبط النفس. وفي ١٠ نيسان/أبريل، أعربت المجموعة الرباعية، المجتمعة في مدريد، عن قلقها البالغ بسبب الهجمات عبر الخط الأزرق، وناشدت جميع الأطراف احترام الخط، ووقف جميع الهجمات، والتحلي بأقصى قدر من ضبط النفس. وفي الوقت نفسه، أناشد حكومة لبنان وجميع الأطراف المعنية إدانة هذه الانتهاكات ومنع وقوعها.

٨ - وتعهدت السلطات اللبنانية، في الأسبوع الثاني من شهر نيسان/أبريل، اتخاذ تدابير للسيطرة على "العناصر غير المعروفة الهوية" ولكن السلطات استمرت في الاعتراف بشرعية أنشطة "المقاومة" في منطقة مزارع شبعا. وفي

رسالة موجهة إليّ مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (A/56/928-S/2002/473)، كرر القائم بالأعمال في البعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة تأكيد موقف لبنان ومفاده أنه ''مع التأكيد على حق وواجب الحكومة اللبنانية والمقاومة والشعب في تحرير مزارع شبعا من كافة الوسائل المشروعة'' فإن الحكومة اللبنانية ''حريصة على ضبط الأوضاع على الخط الأزرق الممتد من الناقورة لغاية مزارع شبعا''. واعتبارا من ٧ نيسان/أبريل، زادت قوات الأمن المشتركة اللبنانية دورياتها البرية، وأنشأت نقط تفتيش جديدة، وعزز الجيش اللبناني وجوده. واقتصرت الأحداث فيما بعد إلى حد كبير على منطقة مزارع شبعا. ويجدر الثناء على حكومة لبنان لاتخاذ هذه التدابير، وإثبات قدرتها على فرض سلطتها بصورة فعالة. ومع ذلك، فإن موقف الأمم المتحدة واضح، ومفاده أن أي هجمات عبر الخط الأزرق، سواء داخل إسرائيل أو في منطقة مزارع شبعا، تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن.

٩ - واستمرت الغارات الإسرائيلية التي لا مبرر لها على سيادة المجال الجوي اللبناني كل يوم تقريبا خلال معظم الفترة قيد الاستعراض، وتتوغل الطائرات في كثير من الأحيان في عمق لبنان مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى اختراق حاجز الصوت. وفي شهر نيسان/أبريل، بدأت تستقر ظاهرة روتينية تحلّق على أساسها الطائرات إلى البحر وتدخل المجال الجوي اللبناني في شمالي منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبذلك تتجنب عمليتي المراقبة المباشرة والتحقق التي تقوم بها القوة.

١٠ - وبدأ حزب الله في كانون الثاني/يناير يرد على تحليق الطائرات بإطلاق النار من المدافع المضادة للطائرات. واستمرت هذه العمليات حتى هذا اليوم. وفي عدد من الحالات، أحدثها في ٢٣ حزيران/يونيه، عبرت القذائف الخط الأزرق وانفجرت في الجو فوق كفر يوفال بالقرب من قريتي شيمونا وشيلومي، مما سبب أضرارا طفيفة للمباني المدنية وأصاب مدنيين اثنين بجراح طفيفة. وواصلت أنا وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة - ولا سيما ممثلي الخاص، وعدد من الحكومات المعنية توجيه نداءات إلى إسرائيل لوقف تحليق طائراتها واحترام الخط الأزرق احتراما كاملا. وأكدنا أن الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني والمدافع المضادة للطائرات التي يطلقها حزب الله من شأنها أن تجعل التوترات تتفاقم، وأن انتهاكا واحدا لا يبرر انتهاكا آخر. وواصلنا حث الأطراف على وقف الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع حوادث.

١١ - وبالمقارنة كانت الانتهاكات البرية عبر الخط الأزرق قليلة، ونشأت جميعها من الجانب اللبناني، وتعزى بصفة رئيسية إلى عبور رعاة الغنم. ولكن كان هناك متظاهرون يتجمعون بشكل منتظم في الجانب اللبناني عند نقطتي التماس اللتين حددتهما في تقاريري السابقة، وهما تلة الشيخ عباد الواقعة إلى الشرق من حولة وبوابة فاطمة غرب ميتولا لرشق الأفراد الإسرائيليين على الجانب الآخر من الخط بالحجارة. وازداد عدد الحوادث وحجم الحشود المتظاهرة، لا سيما في الجزء الأخير من الفترة قيد الاستعراض. وتجمع عدة مئات من اللبنانيين عند الموقع في أيام الاحتفال بالذكرى الثانية لانسحاب إسرائيل من لبنان. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، أصيب مدني لبناني بجراح عندما أطلق جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي النار على مجموعة من الفتيان الذين رفضوا وقف إطلاق مسدسات الدهان على مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي في تلة الشيخ عباد.

١٢ - وتم إلى حد ما تعزيز الإدارة المحلية في الجنوب خلال الفترة قيد الاستعراض. واستمرت الاتصالات ونظاما الصحة العامة والرعاية الاجتماعية والخدمات البريدية في تحقيق تقدم بطيء نحو الاندماج في باقي الخدمات التي يقدمها البلد. واستمرت قوات الأمن المشتركة اللبنانية، المؤلفة من الجيش

ومن قوات الأمن الداخلي، والجيش اللبناني عملياتها في المناطق التي أخلتها إسرائيل، وزادت نشاطها في المنطقة الواقعة بالقرب من الخط الأزرق، وتدخلت في عدة مناسبات لمنع تهديدات محتملة للسلام والأمن (انظر الفقرة ٨ أعلاه).

١٣ - وواصلت الحكومة اللبنانية التمسك بموقفها وهو عدم نشر القوات المسلحة اللبنانية على طول الخط الأزرق طالما لم يتم التوصل إلى سلام شامل مع إسرائيل. وفي هذا الفراغ، زاد حزب الله من وجوده المرئي بالقرب من الخط الأزرق من خلال شبكة من المواقع المتنقلة والثابتة التابعة له. وواصل حزب الله أيضا تقديم الخدمات الاجتماعية والطبية والتعليمية إلى السكان المحليين في المناطق القريبة من الخط الأزرق.

١٤ - وفي عدة مناسبات، قيدت عناصر حزب الله حرية تنقل أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ووقع أخطر هذه الأحداث في ٤ نيسان/أبريل، حيث أرغم ١٥ من أفراد حزب الله دورية لفريق من المراقبين في لبنان جنوب غرب كفر شوبا على التوقف شاهرين الأسلحة عليهم، واعتدوا على المراقبين بمؤخرة بنادقهم، فأصابوا ثلاثة منهم بجراح، جراح أحدهم خطيرة. وعندما تدخلت دورية تابعة لقوة الأمم المتحدة، أصيب أيضا جندي بجراح. وانسحب أفراد حزب الله بعد فترة وجيزة من قيام قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة بالاتصال بالموظفين اللبنانيين. واحتجت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام احتجاجا شديدا على هذه الحادثة لدى السلطات اللبنانية. وأكد مسؤولون لبنانيون كبار أنه سيتم القبض على مرتكبي هذا العمل وسوف يحاكمون، ولكن للأسف لم يحدث ذلك بعد.

١٥ - واصلت الأمم المتحدة تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الحكومة اللبنانية فيما يتعلق بإزالة الألغام بجنوب لبنان تحت الإشراف الوثيق لممثلي الشخصي وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكدت الرسائل المتبادلة في آذار/مارس الاشتراك الرسمي للأمم المتحدة في إدارة المشروع، وأكدت نوعية عملية التضامن مع الإمارات. وبدأت رسميا المرحلة الثانية لعملية التضامن مع الإمارات في ٢٨ أيار/مايو، ويصادف ذلك بدء استخدام الشركات الخاصة التي تعاقدت معها الإمارات العربية المتحدة لإزالة الألغام.

١٦ - ولا يزال تواجد عدد كبير من حقول الألغام في جميع أرجاء منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مسألة تبعث على شديد القلق. وفي ٣٠ نيسان/أبريل قدّمت إسرائيل إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بيانات إضافية بشأن حقول الألغام في جنوب لبنان. وأحيلت هذه البيانات إلى السلطات اللبنانية المختصة. ولقد أبدى جيش الدفاع الإسرائيلي أيضا تعاونا بشأن المسائل الخاصة بالمساعدة التقنية المقدمة إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

١٧ - وسُجِّل عدد من الإصابات بين المدنيين نتيجة لانفجار الألغام. ومنذ كانون الثاني/يناير، توفي مدني واحد وأصيب خمسة بجروح نتيجة انفجار ألغام وعتاد، بينما أصيب أربعة أفراد من المختصين في إزالة الألغام والتابعين للقطاع التجاري بجروح أثناء عمليات إزالة الألغام. وتواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وضع علامات على حقول الألغام المعروفة وتسييجها ودمرت أكثر من ٦٢٠ لغما وقطعة من العتاد غير المنفجر.

١٨ - وواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تقديم المساعدة إلى السكان المدنيين في شكل توفير الرعاية الطبية وإقامة مشاريع للمياه وتزويد المدارس ودور الأيتام بالمعدات

أو الخدمات وتوفير الخدمات الاجتماعية للمحتاجين. وقُدمت هذه المساعدة من الموارد التي وفّرتها البلدان المساهمة بقوات. وكانت المراكز الطبية والفرق الطبية المتنقلة التابعة للقوة تُقدم الرعاية الطبية لما متوسطه ٧٠٠ مريض مدني في الشهر. وعالج برنامج ميداني لطب الأسنان نحو ٢٠٠ حالة في الشهر. وقُدمت المساعدة البيطرية في بعض القرى. وتعاونت القوة بشكل وثيق في مجال الشؤون الإنسانية مع السلطات اللبنانية ووكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات والوكالات الأخرى العاملة في لبنان. وفي ١٥ حزيران/يونيه، وقّعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإيسكوا) وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مذكرة تفاهم تحت رعاية وزير الشؤون الاجتماعية في لبنان، وهي ترمي إلى كفالة استمرار الصلاحيات الرئيسية للجهات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وذلك للمساهمة في تطوير مراكز تدريب مهني وتشجيع الطرائق الزراعية الحديثة وتوفير عناية صحية محسّنة لأهالي الجنوب.

١٩ - وتعاون ممثلي الشخصي تعاونا وثيقا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لتيسير تمويل وتنفيذ المشاريع الإنمائية في الجنوب من خلال الدعوة في لقاءاته الخاصة وبشكل علني إلى تلبية احتياجات المنطقة. وواصل البرنامج الإنمائي تصدره للجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في العمل مع السلطات اللبنانية من أجل تنمية الجنوب وإعادة تأهيله.

ثالثا - المسائل التنظيمية

٢٠ - وظل تركيز عمليات القوة منصبّا على الخط الأزرق والمنطقة المتاخمة له حيث واصلت القوة بذل جهودها في سبيل المحافظة على وقف إطلاق النار من خلال تسيير الدوريات والمراقبة من مواقع ثابتة والاتصال الوثيق بالأطراف، والغرض من هذا الاتصال هو تصحيح الانتهاكات وحل الإشكالات ومنع التصعيد. وتدعم هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، عن طريق فريق المراقبين في لبنان، قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتنفيذ ولايتها. وبذلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقائد قوتها وممثلي الشخصي والمنسق الخاص، عن طريق الاتصال الوثيق بجميع الأطراف، جهودا كبيرة لاحتواء الحوادث والتخفيف من الحالة الشديدة الاضطراب التي كانت سائدة في بداية نيسان/أبريل.

٢١ - وسار العمل في إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وقد بدأت الآن المرحلة المقبلة لتخفيضها وإعادة نشرها أثناء إصدار هذا التقرير إذ أعيد حوالي ١٣٥ جندي أوكراني إلى وطنهم وعدم إحلال جنود آخرين محلّهم. ونظرا للاحتياجات التشغيلية ووفقا لطلب مجلس الأمن في قراره ١٣٩١ (٢٠٠٢) للشروع في إعادة تشكيل القوة مع مراعاة التطورات على الأرض، فقد تم تأجيل تنفيذ التخفيض الأول المعتزم للوحدة الفيجية في حزيران/يونيه إلى شهر آب/أغسطس. غير أن هذا التعديل الفني في الجدول الزمني لا يعني أنه سيؤثر على الجدول الزمني المعروض على مجلس الأمن في تقريري الأخير (S/2002/55). وسيستقر قوام القوة على ٢ ٠٠٠ عسكري من جميع الرتب بحلول نهاية عام ٢٠٠٢. ولقد أرفقت طيه خريطة تبين الانتشار الحالي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

٢٢ - واعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تتكون قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من ٦٢٨ ٣ فردا يتألفون من قوات من أوكرانيا (٦٤٩) وإيطاليا (٥١) وأيرلندا (٥) وبولندا (٤٧٤) وغانا (٨٠١) وفرنسا (٢٦٣) وفيجي (٥٨٧) والهند (٨٢٥). وساعد القوة في أداء مهامها ٥١ مراقبا عسكريا تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وبالإضافة إلى ذلك، وظّفت القوة ٤٧٠ موظفا مدنيا، منهم ١٣١ معيّنون دوليا و ٣٣٩ معيّنون محليا.

٢٣ - واستمر اللواء لاليت موهان تيواري قائدا للقوة. وواصل السيد ستيفان دي ميستورا العمل بصفته ممثلي الشخصي في بيروت.

٢٤ - ويؤسفني أن أبلغ نبأ وفاة أحد الأفراد الفيجيين من القوة بسبب حادث أثناء العمل. وبلغ عدد أفراد القوة الذين لقوا مصرعهم منذ تأسيسها ٢٤٠ فردا: ٧٨ منهم في حوادث إطلاق نار وانفجار قنابل، و ١٠٢ نتيجة حوادث و ٦٠ لأسباب أخرى. في حين تسببت حوادث إطلاق النار وانفجار الألغام في جرح ما مجموعه ٣٤٤ فردا.

رابعا - الجوانب المالية

٢٥ - رصدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٥٦/٢١٤ المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ اعتمادا إجماليه ١١٧,١ مليون دولار أي ما يساوي معدلا شهريا إجماليه ٩,٨ ملايين دولار، للإنفاق على القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، على النحو الموصى به في الفقرة ٣٣ أدناه، فإن تكلفة الإنفاق عليها ستقتصر على المعدل الشهري الذي أذنت به الجمعية العامة.

٢٦ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ كانت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص بالقوة للفترة منذ إنشائها حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ تبلغ ١٠٦,٥ ملايين دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام يبلغ في ذاك التاريخ ١ ٢٩٩,٦ مليون دولار.

خامسا - ملاحظات

٢٧ - لقد تمكّنت من الإبلاغ في كانون الثاني/يناير (S/2002/55) من أن ضبط النفس الذي أبداه الطرفان فيما يتعلق بمزارع شبعا قد يشير إلى تعهد متجدد من الطرفين على جانبي الخط الأزرق باحترام الخط الأزرق بأكمله. وللأسف فقد أكدت الأحداث خلال الأشهر القليلة الماضية، ولا سيما التصعيد الخطير في نيسان/أبريل، أن ذلك التقدير كان تقديرا سابقا لأوانه. فقد أكدت هذه الأحداث هشاشة الحالة ودللت على أنه يمكن تصعيد التوتر بشكل سريع.

٢٨ - إن تعهد حزب الله بشن هجمات عبر الخط الأزرق وعدم رغبة الحكومة اللبنانية في الوفاء بالتزامها بضمان الاحترام التام للخط الأزرق، يتناقى مع قرارات مجلس الأمن. فهذا الخط رسمته الأمم المتحدة وأقرّه مجلس الأمن إذ يؤكد، لأغراض نصوص القرار ٤٢٥، سحب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان. وأود أن أشير إلى أن احترام قرارات مجلس الأمن هو أهم شرط أساسي للشرعية الدولية لأي دولة عضو. ولا يمكن تسويغ انتهاكات الخط الأزرق، حتى وإن كانت تتضمن عبور فعلي للخط أو السير بمحاذاته. ويتضمن كل انتهاك، أكان عن طريق البر أو البحر أو الجو، احتمال إثارة تدهور الحالة على الأرض.

٢٩ - وأود أن أنتهز هذه الفرصة لتكرار النتائج الواردة في تقريري المقدم إلى مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/460)، الذي اعتمده المجلس بقوة في بيان الرئيس في ٢٣ أيار/ مايو ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/18). وتقع مزارع شبعا في منطقة احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، ولذا فهي تخضع لتسوية التفاوض بموجب القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، وهي تشكل جزءا من منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. ولم يبرم أي اتفاق دولي للحدود المعترف بها بين لبنان والجمهورية العربية السورية. ولقد رُسم الخط الأزرق بدون النيل من أي تحديد للمسائل المتعلقة بالأراضي بين البلدين ويمكنهما الاتفاق بشأن ذلك في المستقبل.

٣٠ - واتخذت حكومة لبنان إجراءات لاحتواء الحوادث على طول الخط الأزرق غربي بلدة الغجر، وأظهرت حكومة لبنان قدرتها على ممارسة سلطتها ممارسة فعالة، من أجل حماية أهالي جنوب لبنان وحفظة السلم التابعين للأمم المتحدة، ولضمان الاستقرار. وينبغي للسلطات اللبنانية أن تواصل توسيع نطاق هذه الجهود. ويمكن اتخاذ المزيد من الخطوات لتوسيع نطاق سلطة الحكومة لكي تشمل جنوب لبنان بأسره، وذلك حسبما طالب به المجلس مؤخرا في قراره ١٣٩١ (٢٠٠٢) بما في ذلك الاضطلاع بالمسؤولية التامة عن توفير الخدمات الأساسية للأهالي وعن نشر الجيش اللبناني.

٣١ - ولا يزال يحدوني القلق بشأن القيود المفروضة على حركة أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بما في ذلك حركة فريق المراقبين في لبنان. ويجب أن تتمكن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من أداء ولايتها وتنفيذ مهامها المتعلقة بأعمال الدوريات والمراقبة والإبلاغ والاتصال بالطرفين بدون أي عرقلة من العناصر المسلحة. ولا يمكن قبول الهجمات التي تشن على أفراد قوة الأمم المتحدة أو على ممتلكاتها. وينبغي لحكومة لبنان أن تنفذ التزاماتها لضمان حرية الحركة الكاملة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في جميع أرجاء منطقة عملياتها.

٣٢ - ولقد أعربت مرارا عن قلقي بشأن التطورات في جنوب لبنان وطالبت بضبط النفس من جانب الطرفين، وأشرت إلى ذلك مؤخرا في كلمتي أمام مجلس الأمن في ٢٠ حزيران/يونيه. وهناك حاجة ماسة في هذا الوقت العصيب إلى أن يقوم الطرفان المعنيان باحترام الخط الأزرق، كما طالب مجلس الأمن بذلك مرارا، من أجل وقف جميع الانتهاكات على هذا الخط والإحجام عن ارتكاب أي عمل قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وسيواصل كل من السيد دي ميستورا والسيد رود - لارسن تقديم دعم الأمم المتحدة السياسي والدبلوماسي للطرفين من أجل إحلال سلام وأمن دائمين.

٣٣ - وفي رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (S/2002/739) نقل إليّ الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة طلب حكومته أن يمدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة إضافية مدتها ستة أشهر. وفي ضوء الظروف السائدة في المنطقة، قد يرغب مجلس الأمن في أن يقرر تمديد ولاية القوة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

٣٤ - ويتعين عليّ مرة أخرى أن أسترعي الانتباه إلى العجز الخطير في تمويل القوة. إذ تبلغ حاليا الأنصبة المقررة غير المسددة ١٠٦,٥ ملايين دولار. ويمثل هذا المبلغ الأموال المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بقوات التي تشكّل هذه القوة. لذا، فإني أناشد جميع الدول الأعضاء تسديد أنصبتها المقررة بسرعة وبالكامل وأن تصفي جميع متأخراتها المتبقية. وأود أن أعرب عن امتناني للحكومات المساهمة بقوات في هذه القوة لما تبديه من تفهُّم وتتحلى به من صبر.

٣٥ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الشخصي السيد دي ميستورا والإشادة بأفراد القوة رجالا ونساء وباللواء تيواري للطريقة التي يؤدون بها مهامهم. فقد أبدوا مستوى رفيعا من الانضباط والقدرة على التحمُّل وهو أمر يُشكل مدعاة فخر لهم وللأمم المتحدة.

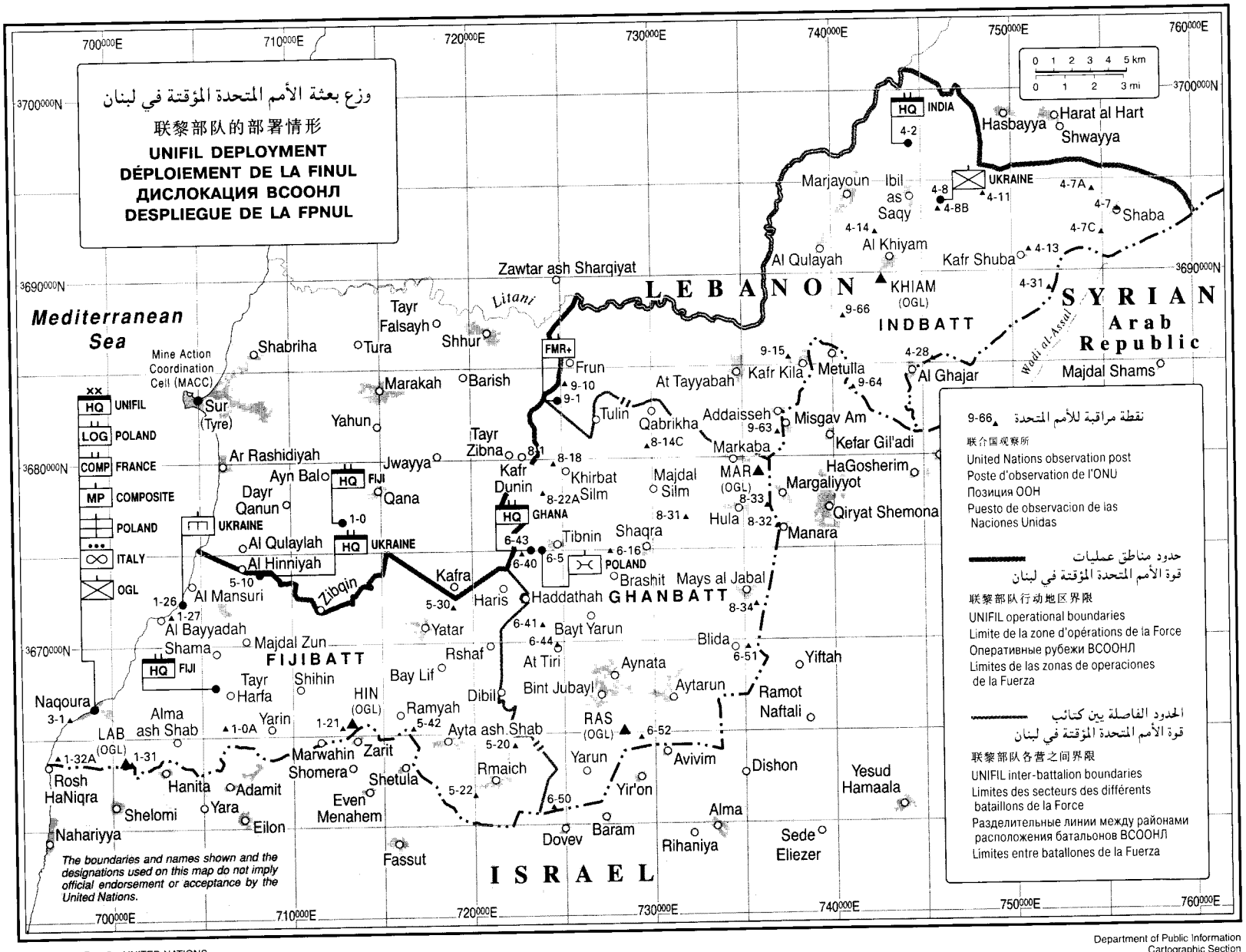

Map No. 4144 Rev. 5 UNITED NATIONS
July 2002

Department of Public Information
Cartographic Section